

MDE 23/5105/2021

التاريخ: 15 ديسمبر/كانون الأول 2021

المملكة العربية السعودية: الإفلات من العقاب بمقتل رجل دين متحجز يُظهر ازدراً لحقوق السجناء

قالت منظمة العفو الدولية إن تفاصيل الاتهامات السعودية عن إجراء تحقيق فعال في قضية مقتل رجل دين سعودي بارز أثناء الاحتجاز، تعرض للضرب المبرح حتى الموت في السجن على يد سجين آخر، إنما يدل على استهتارها بحقوق المعارضين المسجونين.

فقد عثر على موسى القرني ميتاً في زنزانته في سجن ذهبان، بالقرب من جدة، حوالي الساعة 2 صباحاً في 10 أكتوبر/تشرين الأول. وقد تهشمت عظام وجهه وجسمه وضلعه وأصيب بكسور فيها، كما أصيب بنزيف في المخ. ومع ذلك، وبعد شهرين، تفاصيل الاتهامات القضائية السعودية عن التحقيق بشكل فعال في مقتله، على الرغم من وجود وكلاء النيابة في مكان الحادث بعد يوم العثور عليه ميتاً.

وفاة موسى القرني تُظهر السرية التي تحافظ عليها السلطات السعودية بشأن ما يحدث داخل سجونها. وقالت منظمة العفو الدولية إن عائلات الأفراد الذين قضوا نحبهم في الحجز، أو بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحهم من السجن، لم يُبلغوا بكيفية وفاة أحبائهم، في ظلّ غياب أي إجراءات شفافة للجوء إلى سبل العدالة أو الإنصاف تتخذها السلطات السعودية.

ووفقاً للمصادر، وصل مسؤولو النيابة العامة السعودية إلى مكان الحادث في الساعة 11 صباحاً، أي بعد تسع ساعات. وكان القرني قد مات بالفعل بحلول ذلك الوقت. ولم يتلقّ أفراد أسرته بعد أي معلومات عن التحقيق الجاري من قبل السلطات السعودية، على الرغم من محاولتهم الاستفسار بصورة مستمرة عن وضع التحقيق.

على صعيد آخر، يبيّن التعليق العام رقم 36 بشأن المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، أنه ينبغي على الدول "أن تكشف عن التفاصيل ذات الصلة بالتحقيق لأقرب أقرباء الضحية، وأن تسمح لأقرب الأقرباء بتقديم أدلة جديدة، وتمتنح لأقرب الأقرباء الصفة القانونية في التحقيق، وأن تعمّم المعلومات المتعلقة بخطوات التحقيق المتخذة والنتائج والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن التحقيق".

بصفته رجل دين وعضوًّا في مجموعة من الأكاديميين ورجال الدين تُعرف باسم "إصلاحي جدة"، كان القرني مدافعاً بارزاً عن الإصلاحات السياسية، منذ فترة طويلة. وفي 3 فبراير/شباط 2007، اعتقلت السلطات السعودية موسى القرني بشكل تعسفي، مع 15 عضواً آخرين في المجموعة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011، حكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن لمدة 20 عاماً، إثر محاكمة جائرة، أعقىها حظر سفر إضافي لمدة 20 عاماً لمحاولته إنشاء منظمة مجتمع مدني، ومحاولة "الاستيلاء على السلطة"، وتمويل "الإرهاب" والانحراف في غسل الأموال. كما اتهم القرني بـ"القدح في ذمة ولاة الأمر"، في ما يتعلق بانتقاده السلطات ودعوانه إلى الإصلاح السياسي.

ووفقاً لمنظمة "القسط" السعودية لحقوق الإنسان، قام أفراد من قوات الأمن ومسؤولو السجون بتعذيب موسى القرني وإساءة معاملته، مراراً وتكراراً، في مرات متعددة خلال 14 عاماً من احتجازه. وفي وقت سابق من هذا العام، كتب القرني إلى السلطات في الديوان الملكي لتقديم شكوى بشأن تعرّضه للمعاملة السيئة والمضايقة على أيدي السجناء ومسؤولي السجن.

ثمة حالة وفاة أخرى أثناء الاحتجاز، لم يتم التحقيق فيها، هي حالة المدافع عن حقوق الإنسان الدكتور عبد الله الحامد، وهو عضو مؤسس في جمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية (جسم)، الذي توفي عن عمر يناهز 69 عاماً أثناء احتجازه لدى الدولة بعد حرمانه من العلاج الطبي المناسب أثناء الاحتجاز. وكان الحامد يعاني من ارتفاع ضغط الدم، وسبق أن أخبره طبيبُ عرض عليه في المستشفى قبل وفاته بثلاثة أشهر، بحاجته الماسة للخضوع لعملية جراحية في القلب. ومع ذلك، أعيد الحامد إلى السجن، وأخبره مسؤولو السجن أنه سيخضع للعملية في رمضان، بعد ثلاثة أشهر. وعلى الرغم من تدهور صحته، ظل رهن الاحتجاز في الزنزانة لا في المستشفى، وهددته سلطات السجن بأنه إذا ما أخبر عائلته بحالته الصحية، فسوف يقطعن اتصاله بأسرته. وفي 9 أبريل/نيسان 2020، أصيب الدكتور عبد الله الحامد بجلطة ودخل في غيبوبةٍ وُنقل إلى وحدة العناية المركزة في مستشفى الشميسى بالرياض. وظل رهن الاحتجاز طوال فترة وجوده في المستشفى، وتوفي بعد ذلك بوقتٍ قصيرٍ في أبريل/نيسان 2020.

عندما يتوفى شخص في الاحتجاز، توجب المعايير الدولية الإبلاغ عن ذلك دون تأخير إلى سلطة قضائية مختصة، مستقلة عن سلطة الاحتجاز، ومفروضة بإجراء تحقيقات فورية وفعالة وحيادية.

ووثقت منظمة القسط لحقوق الإنسان حالات عدّة أشخاص آخرين ماتوا أثناء الاحتجاز، أو بعد فترة وجيزة من نقلهم إلى المستشفى. وفي جميع تلك الحالات، حرمت السلطات السعودية أفراد الأسرة من الحصول على المعلومات المتعلقة بالظروف الصحية لأحبائهم. وفي 19 يوليو/تموز 2020، توفي الصحافي صالح الشحي، بعد شهرين فقط من إطلاق سراحه وبشكلٍ غير

متوقع. وعلى الرغم من أن السلطات ذكرت أنه توفي بسبب إصابته بفيروس كوفيد-19، إلا أن الغموض ما زال يكتنف ملابسات وفاته وإطلاق سراحه.

وبسبب تفاسخ السلطات السعودية المستمر عن التحقيق بشكل فعال في الوفيات في الحجز وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السجون، وحده التحقيق المستقل يمكنه أن يقدم معلومات موثوقة لأقارب موسى القرني وغيره من المتوفين في الحجز، خطوة أولى نحو ضمان حقوقهم في الإنفاق ومنع تكرار الحادثة.

من جهة أخرى، ينص التعليق العام رقم 36 على أنه "يتطلب على الوفاة أثناء الاحتجاز، في ظروف غير طبيعية، احتمالً يتسبب سلطات الدولة في الحرمان التعسفي من الحياة، لا يمكن دحضه إلا بناءً على تحقيق ملائم يثبت وفاء الدولة بالتزاماتها بموجب المادة 6".

بناءً على ما تقدم، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات السعودية إلى دعوة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو بالإعدام التعسفي، إلى إجراء تحقيق سريع ومستقل للقاء الضوء على ملابسات وفاة موسى القرني، والتوصية بكيفية ضمان تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة في عملية عادلة وشفافة. ويجب أن يتناول التحقيق التقارير المتعلقة بوفياتٍ أخرى في الحجز، والتذبيب والانتهاكات الجسيمة الأخرى ضد أولئك المحروميين من حريةهم.

وتواصل السلطات السعودية إظهار اردرائها الحق في الحياة، وهو حق من حقوق الإنسان العالمية المطبقة في جميع الأوقات، وفي جميع الظروف، كما تتجاهل التزامها بإجراء تحقيقات حيادية، وملائحة المذنبين قضائياً، وضمان الحق في معرفة الحقيقة والإنصاف. وقالت منظمة العفو الدولية إن الوقت حان لكي ينشئ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة آلية رصد وإبلاغ بشأن حالة حقوق الإنسان في السعودية لوقف هذه الأنماط من الانتهاكات.